# باب التعجب[1]

**(ينصب المتعجب منه مفعولاً)** فزيدا في قولك: ما أحسن زيدًا، مفعول عند سيبويه والبصريين؛ وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنه انتصب بأفعل فرقا بين الاستفهام والخبر؛ فالأصل زيد أحسن من غيره، فأتوا بما، فقالوا: ما أحسن، على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة مرة من زيد إلى ضمير ما فانتصب زيد للفرق.

**(بموازن أفعل)** كأحسن وخير وشر في قولهم: ما خير اللبن للصحيح، وما شره للمبطون.

**(فعلا)** وهو مذهب البصريين، ودليله بناؤه على الفتح، ونصبه المفعول الصريح، والهمزة فيه للنقل.

**(لا اسما، خلافًا للكوفيين غير الكسائي)** وأبو الحسن بن عصفور، نقل ذلك عن الكوفيين، ولم يستثن الكسائي؛ واحتج على اسميته بعدم تصرفه، وبتعجبهم من الله، قالوا: ما أعظم الله!. ولا يصح شيء أعظم الله. ورد الأول بأن عدم تصرفه للزومه طريقة واحدة كليس، فلا يحتاج إلى التصرف؛ والثاني بأنه محمول على السبب المعلم بالسبب الموجب، أي ما أعظم قدرة الله!.

**(مخبرا به)** أي بموازن أفعل.

**(عن ما متقدمة)** فلا يقال: أحسن زيدًا ما، لأن الخبر إذا رفع ضميرا مستترا عائدا على المبتدأ وجب تقديمه، وهذا كذلك؛ و لأن ما أحسن زيدًا جرى مجرى المثل في عدم التصرف فيه، والاتفاق على أن ما مبتدأ، وشذت رواية عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب.

---

(١) التَّعَجُّبُ: مَعنًى مِنَ المَعَانِي الَّتِي تَعرِضُ فِي النُّفُوسِ، كَالنَّفي، وَالاستِفهَامِ، وَالتَّمَنِّي، وَلَم يَضَعُوا لَهُ حَرفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَمَا وَضَعُوا: (هَلْ، وَمَا، وَلَيتَ) لِمَعَانِيهَا، وَلَكِنَّهُم جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ مَوضِعَ كَلامٍ قَصَرُوهُ عَلَيْهِ، وَلَزِمُوا فِيهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، فَلَم يُجَوِّزُوا وَضْعَ لَفظَةٍ مَوضِعَ أُخرَى، وَلا تَقدِيمَ بَعضِ أَجزَائِهِ عَلَى بَعضٍ، وَذَلِكَ أَن أَتَوا بِـ (مَا) عَلَى مَعنَى: (شَيءٍ) مُبْهَمًا هَكَذَا غَيرَ مَوصُولٍ، وَلا مَوصُوفٍ، وَبَنَوا مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي أَرَادُوا التَّعَجُّبَ مِنْهَا، مِثَالَ: (أَفْعَلَ) الَّذِي يَكُونُ هَمزَتُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَجَعَلُوا ضَمِيرَ (مَا) فَاعِلَهُ، وَالمُتَعَجَّبَ مِنْهُ مَفعُولا لَهُ، فَقَالُوا: (مَا أَحسَنَ زيدًا)، أَي: شَيءٌ جَعَلَهُ حَسَنًا، فَصَارَ هَذَا الكَلامُ عَلَى هَذَا النَّظْمِ دَلِيلا عَلَى التَّعَجُّبِ. هَذَا تَقدِيرُ (مَا أَفعَلَ).

وَأَمَّا (أَفْعِلْ بِهِ)، فَهُوَ كَلامٌ مَوضُوعٌ أَيضًا عَلَى وَجهٍ مَخصُوصٍ، لا يُستَعمَلُ عَلَى ذَلِكَ الوَجهِ إِلا فِي التَّعَجُّبِ، فَصَارَ لِذَلِكَ دَلِيلا عَلَيْهِ. [شرح الجمل ٧٦/١]

**(بمعنى شيء)** فتكون ما نكرة تامة، ومسوغ الابتداء معنى التعجب والخبر الفعل؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين؛ ومعنى التمام في ما أنها لا تحتاج إلى صفة؛ ووجه هذا المذهب أن الموضع للإبهام لمناسبة التفخيم التعجب؛ فناسب النكرة المبهمة التي لا شيء أشد إبهاما منها؛ ولذلك لم يضعوا موضعها شيئًا، فلا يقولون: شيء أحسن زيدًا في معنى: ما أحسن زيدًا؛ لأن شيئًا لا يعطي إبهام ما نصا. فإن قيل: فلا يفسر بشيء، وقد قلتم: بمعنى شيء، قيل هو تقريب للتعليم، وشيء لا ينافي إرادة ذلك الإبهام، وإن كان ليس نصا فيه.

**(لا استفهامية، خلافًا لبعضهم)** وهو قول الفراء وابن درستويه، ويعزى للكوفيين، قالوا: ما استفهامية دخلها معنى التعجب؛ وتأوله ابن درستويه على الخليل، واستدلوا بالإجماع على أن قولهم: أي رجل زيد؟ استفهام دخله معنى التعجب؛ ورد بأن الاستفهام المضمن تعجبا لا يليه غالبًا إلا الأسماء نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:١-٢] وما هذه مخصوصة بالأفعال، وقولهم باسمية أفعل قد بان بطلانه.

**(ولا موصولة، خلافًا للأخفش في أحد قوليه)** بل في أحد أقواله؛ فعنه أنها نكرة تامة كقول الجمهور، وأنها نكرة موصوفة بأفعل، وأنها معرفة موصولة به، والخبر على هذين محذوف وجوبًا، وبالثالث قال طائفة من الكوفيين، ورد دعوى حذف الخبر بمخالفة النظائر، فلا يلتزم حذف الخبر دون شيء يسد مسده كما في لولا، فما اقتضى هذه الدعوى لزومًا باطل لبطلانها.

**(وكأفعل أفعل)** في الدلالة على التعجب، إلا أنه لم يختلف في فعلية أفعل كما اختلف في فعلية أفعل، لأنه وزن لم يأت في الأسماء إلا قليلاً جدًا كأصبع من لغات إصبع؛ وفي كلام ابن الأنباري ما يوهم أنه اسم.

**(خبرا)** وإن كانت صيغته صيغة الأمر؛ وهو خبر بمعنى إنشاء التعجب، فمعنى أحسن بزيد، كمعنى: ما أحسن زيدًا، والهمزة في أحسن للصيرورة، كما في أبقل المكان؛ والمعنى أحسن زيد أي صار ذا حسن؛ وهو مذهب جمهور البصريين، وإنما جاؤوا به أمرا للمبالغة، يقولون: كن ما شئت؛ إذا أرادوا المبالغة.

**(لا أمرا)** خلافًا للزجاج ومن وافقه، في زعمهم أنه أمر حقيقة، ليس المراد به الخبر، والهمزة فيه على المشهور للنقل، وقالوا ذلك للمحافظة على حقيقة الصيغة، والأصل: حسن زيد، ثم دخلت همزة النقل على معنى أحسن زيدًا أمر ما، ثم جيء بصيغة الأمر على معنى: دم أيها الأمر له، أو احكم أيها المخاطب له بذلك، وهذا أمر

حقيقة، وهو ضعيف، إذ يلزم من ذلك أن لا يكون الناطق به متعجبا، ولا خلاف في أن الناطق به متعجب.

**(مجرورا بعده المتعجب منه بباء زائدة)** كما مثل، وهو في زيادة الباء نظير قول العرب: كفى بالله، أي كفى الله.

**(لازمة)** فلا تحذف؛ فلا يقال: أحسن زيد، لا برفع زيد عند من يراه الفاعل، ولا بنصبه عند من يراه مفعولاً، كما سيأتي. هكذا قيل، ولا ينبغي ذكر إطلاق هذا الثاني هنا؛ لأن الكلام على تقدير الزيادة؛ والقائل بالمفعولية لا يرى الزيادة إلا إن جعل الهمزة للنقل، ومن جعل من القائلين بالمفعولية الهمزة للصيرورة لم تكن الباء عنده زائدة، بل للتعدية، وهذا القول هو ما أشرت إليه بقولي قبل هذا: والهمزة فيه على المشهور للنقل.

**(وقد تفارقه)** أي تفارق المتعجب منه الباء.

**(إن كان أن وصلتها)** فيجوز في: أجود بأن يكتب زيد: أجود أن يكتب زيد، ومنه:

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحب إلينا أن تكون المقدما

**(وموضعه رفع بالفاعلية)** وهو قول جمهور البصريين، فزيد في قولك: أحسن بزيد، في موضع فاعل صيغة الأمر، فلو اضطر شاعر فحذف الباء لرفع.

**(لا نصب بالمفعولية، خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف)** وهو قول من يرى أن أفعل أمر حقيقة، وقد سبق ذكره عن الزجاج، ولا حجة في دعوى النصب في قوله:

لقد طرقت رحال القوم ليلى فأبعد دار مرتحل مزارا

بنصب دار، لاحتمال كون أبعد دعاء، أي أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته، كأنه يحث نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى، لأنه صار بطروقها مزارا؛ والقائلون بمفعوليته يجعلون في الأمر مضمرًا هو الفاعل؛ ثم قيل هو ضمير لمصدر الفعل الدال على الأمر؛ وقيل: هو ضمير للمخاطب. ورد القول الأول بقولهم: أسهل به، ولو كان الضمير كما زعم لقيل: اسهلي، لأن المصدر السهولة؛ والثاني بقولهم: أحسن بك، فلو كان الضمير المرفوع للمخاطب لزم كونه نظير: مر بك، وهو ممتنع.

**(واستفيد الخبر من الأمر هنا)** أي في: أحسن بزيد.

**(وفي جواب الشرط)** نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [مريم:٧٥]، و " ومن كذب عليَّ متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار "، وفي رواية: فليلج النار، أي فيمد، وفيتبوأ أو فيلج.

**(كما استفيد الأمر من مثبت الخبر)** نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة:٢٢٨]، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة:٢٣٣] أي ليتربصن وليرضعن.

**(والنهي من منفيه)** نحو: ﴿لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة:٢٣٣] في قراءة الرفع، أي لا تضارر.

**(وربما استفيد الأمر من الاستفهام)** نحو: ﴿أأسلمتم﴾؟، ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة:٩١]؟ أي أسلموا، وانتهوا.

**(ولا يتعجب إلا من مختص)** بتعريف أو نحوه؛ لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى، فيجوز: ما أحسن زيدًا، وما أسعد رجلاً اتقى الله؛ ويمتنع: ما أحسن غلاما، وما أسعد رجلاً من الناس.

**(وإذا علم جاز حذفه مطلقا)** أي معمولاً لأفعل، كقوله:

جزى الله عنا، والجزاء بفضله ربيعة خيرًا، ما أعف وأكرما

أي ما أعفهم وأكرمهم؛ أو لأفعل كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨] أي وأبصر بهم؛ وعلى قول الجمهور إن المجرور في موضع رفع بأفعل إنما جاز حذفه؛ لأنه في المعنى كمعمول أفعل فحمل عليه؛ والفارسي وقوم على أنه لم يحذف بل حذف الحرف فاستتر الضمير. ورد بعدم بروزه، فلا يقال: أسمع بالزيدين وأبصروا.

**(وربما أكد أفعل بالنون)** كقوله، أنشده ابن الأعرابي[1]: [الطويل]

ومُسْتَبْدِلٍ من بَعْدِ غَضْبَى صَريمةً فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

---

(١) يجوز أن يكون (الواو) للعطف ولرب.

و (غضبي) بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة، وهى المائة من الأبل، وقال: العالي غضبي بالياء أخر الحروف، وفي كتاب ابن ولاد بالنون موضع الباء، وهو تصحيف.

و (صريمة) مفعول مستبدل بضم الصاد وفتح الراء قطعة من الإبل، نحو: الثلاثين صغرها للتقليل، والشاهد فيه أمران:

أحدهما: مرادفه أحر به لما ثبت فعليته، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]؛ أي: أجدر به.

والآخر: توكيده بالنون، فإن أصل أحر يا أخرين، أبدلت النون ألفا، والتقدير: وأحرين به حذف به لدلالة الأول عليه، والتكرير للتأكيد.

أراد أحرين بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفا في الوقف؛ وغضبى اسم مائة من الإبل، وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها الألف واللام، والصريمة تصغير الصرمة، وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين.

**(ولا يؤكد مصدر فعل تعجب)** فلا يقال: ما أحسن زيدًا إحسانًا، ولا أحسن به إحسانا؛ لاستغنائه عن ذلك بما فيه من المبالغة؛ وهذا قول الجمهور، وأجاز ذلك الجرمي.

**(ولا أفعل تفضيل)** كما سبق في فعل التعجب؛ ولا خلاف في منع هذا.

opeikandl.com

## فصل:
## في همزة (أَفْعَلَ) و(أَفْعِلْ)

**(فصل): (همزة أَفْعَل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل أو الحال)** فالأول نحو: ما أحسن زيدًا وما أصبره، فحسن وصبر لازمان، فتعديا بالهمزة؛ والثاني نحو: ما أعرف زيدًا بالحق؛ فعرف قبل الهمزة متعد إلى الحق بنفسه، فلما قصد به المبالغة ضمن معنى مالا يتعدى من أفعال الغرائز كقوي وكمل، فقصر عن نصب مفعوله، فوصل إليه بالباء، كبصر ونحوه من غير المتعدي.

**(وهمزة أَفْعِل للصيرورة)** وقد سبق تقرير ذلك عند الكلام على أفعل، وهذا على قولنا إن المجرور بالباء فاعل، وأما على أنه مفعول فقد سبق أنه قيل: إنها كذلك، وقيل للنقل، وهو المشهور.

**(ويجب تصحيح عينيهما)** نحو: ما أبين الحق وما أنوره، وأبين به وأنور، وكان حقهما الإعلال، كما في أقام وأقم، لكن حمل فعل التعجب على أفعل في التفضيل؛ لأنهما من واد واحد؛ والتصحيح في أفعل وأفعل قول الجمهور والمسموع من العرب، وأجاز الكسائي الإعلال في أفعل فيقول: أطول بهذه النخلة وأطل بها، بمعنى ما أطولها.

**(وفك أفعل المضعف)** نحو أعزز بزيد وأجلل؛ وهذا قول الجمهور والمسموع؛ وأجاز الكسائي الإدغام فيقول: أجل بزيد؛ ولو كان أجل ونحوه لغير التعجب لم يلزم فيه الفك، لأن ثانيه معرض للحركة، نحو: أجلل الله، بخلاف ثاني المستعمل في التعجب فإنه لا يكون إلا ساكنا؛ لأنه لا يأتي بعده ساكن فيحرك له، إنما تأتي بعده الباء وهي متحركة.

**(وشذ تصغير أفعل)** لأنه فعل، والتصغير وصف في المعنى، والأفعال لا توصف، لكن شبهه بعض العرب بأفعل التفضيل؛ قال المصنف: وهو في غاية الشذوذ، فلا يقاس على قوله:

يامـا أمـيلح غزلانـا شـدن لنـا  مـن هؤليـائكن الضـال والسـمر

**(خلافا لابن كيسان في اطراده)** وذلك للشذوذ والخروج عن القياس، وهذا على القول بالفعلية؛ فأما الكوفيون الصائرون إلى الاسمية، فلا يرون التصغير فيه شاذا ولا

خارجًا عن القياس، بل ظاهر كلام المغاربة اطراد ذلك أيضًا مع القول بالفعلية، وفي كلام سيبويه إيماء إليه.

**(وقياس أفعل عليه)** فتقول عند ابن كيسان في أحسن بزيد: أحيسن بزيد، بالتصغير، قياسًا على تصغيرهم أفعل، وهو ضعيف؛ فإن الخارج عن القياس لا يكون أصلا في القياس.

**(ولا يتصرفان)** فلا يكون أفعل إلا على صيغة الماضي، ولا أفعل إلا على صيغة الأمر؛ وعلة ذلك تضمنهما معنى التعجب، فأشبها الحرف، لأن الموضوع للدلالة على المعاني الحروف؛ وقال المصنف إنه لا خلاف في أنهما لا يتصرفان. انتهى.

وقد ذهب هشام بن معاوية الضرير من أئمة الكوفيين إلى جواز تصرف أفعل إلى المضارع، قال: فتقول: ما يحسن زيدًا؛. عند إحاطة العلم بأنه يكون.

**(ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يكن يتعلق بهما)** فلا يفصل بين أفعل ومنصوبه، ولا بين أفعل والباء مما يتعلق بمعموليهما مثلاً، فلا يقال: ما أحسن بمعروف أمرا، ولا أحسن بمعروف بأمر، وذلك لعدم تصرفهما فلا يقويان على هذا الفصل كالحرف؛ قال المصنف: ولا خلاف في ذلك.

**(وكذا إن تعلق بهما)** أي بأفعل وأفعل.

**(وكان غير ظرف أو حرف جر)** فلا يجوز: ما أحسن مقبلا زيدًا، ولا أكرم رجلاً بزيد. قال المصنف: بإجماع؛ يعني فيهما؛ وقد أجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال؛ وقال ابن المصنف: إن الفصل بالنداء كالفصل بالحال، لا يجوز بلا خلاف؛ وذكر والده في شرح هذا الكتاب، قول علي رضي الله عنه، وقد مر بعمار بن ياسر، رضي الله عنه، لما قتل: أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا، أن هذا يصحح الفصل بالنداء.

**(وإن كان أحدهما)** أي وإن كان المتعلق بهما الظرف أو حرف الجر.

**(فقد يلي وفاقا للفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين)** وإليه ذهب أيضًا المازني والزجاج؛ وذهب المبرد وأكثر البصريين، ومنهم الأخفش في المشهور عنه إلى المنع، ونسبه الصيمري إلى سيبويه، وقال الشلوبين إن الجواز هو الصواب، وإنه المشهور المنصور، وكلام سيبويه قابل للتأويل؛ فقوله: ولا يزيل شيئًا عن موضعه، قال فيه السيرافي: إنما أراد بذلك أنك تقدم ما وتوليها الفعل، ويكون المتعجب منه بعد الفعل؛ ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه. انتهى.

وعلى قول هؤلاء المجوزين هو فصيح، ومن المسموع في ذلك ما سبق من كلام علي رضي الله عنه، ففيه الفصل بالجار والمجرور؛ وقول عمرو بن معدي كرب:

لله در بني سليم، ما أحسن في الهيجا لقاها، وأكثر في اللزبات عطاها، وأثبت في المكرمات مقامها. وقال:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وذهب بعض إلى إجازة الفصل بقبح؛ فحصلت ثلاثة أقوال: المنع، والجواز بقبح، والجواز فصيحًا هو الصحيح.

**(وقد يليهما عند ابن كيسان لولا الامتناعية)** فتقول: ما أحسن، لولا بخله، زيدًا. وأحسن، لولا بخله، بزيد – ولا حجة له على ذلك.

obeikandl.com

## [جر ما يتعلق بصيغتي التعجب]

**(ويجر ما تعلق بهما من غير ما ذكر)** وهو المتعجب منه، والظرف، والحال، وكذا التمييز.

**(بإلى إن كان فاعلاً)** أي في المعنى نحو: ما أحب زيدًا إلى عمرو، والمعنى: يجب عمرو زيدًا حبا بليغا، وكذا: أحبب بزيد إلى عمرو.

**(وإلا فبالباء، إن كانا من مفهم علمًا أو جهلاً)** أي وإلا يكن فاعلاً في المعنى، فيجر بالباء إن كان مما ذكر نحو: ما أعرف زيدًا بعمرو، وما أجهله ببكر، وما أبصر خالدا بالشعر، وأبصر بعمرو بالفقه، وأجهل بخالد به.

**(وباللام إن كانا من متعد غيره)** أي إن كان أفعل وأفعل مما كان يتعدى بنفسه، غير المفهم المذكور نحو: ما أضرب زيدًا لعمرو، وما أنصرني له؛ وأضرب بزيد لعمرو، وأنصر بي له.

**(وإن كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به)** نحو: ما أزهد زيدًا في الدنيا، وما أبعده عن الشر، وما أصبره على الأذى؛ وكذلك أفعل.

**(ويقال في التعجب من: كسا زيد الفقراء الثياب، وظن عمر بشرًا صديقًا: ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب، وما أظن عمرًا لبشر صديقًا؛ وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل، لا به، خلافًا للكوفيين)** أي وفاقًا للبصريين؛ وهذا النقل عن البصريين والكوفيين ذكره ابن كيسان في المهذب، فعلى قول الكوفيين يكون أفعل الواقع بعد ما هو الناصب للثياب والصديق، وعلى قول البصريين الناصب لكل منهما عامل مدلول عليه بالذي بعد ما، أي يكسوهم الثياب، ويظنه صديقا.

وقضيته أن التركيب جائز عند الفريقين من غير شرط؛ وإنما اختلف في التخريج؛ والذي نقله غيره أن باب كسا إذا بني منه أفعل للتعجب، فمذهب البصريين والكوفيين نصب ما كان فاعلاً بأفعل؛ ثم قال البصريون: ويجوز تعديته إلى أحد مفعوليه باللام، فتقول: ما أكساك لعمرو، أو للثياب؛ وإن جاء من كلامهم؛ ما أكساك لعمرو الثياب، فعلى تقدير عامل، أي: يكسوهم الثياب؛ وقال الكوفيون: تعدى أفعل بعد نصبه ما كان فاعلاً إلى الأول باللام، وإلى الثاني بنفسه. وأما باب ظن، فقال البصريون: يقتصر فيه على الفاعل، فينصب بأفعل، ولا يعدى إلى شيء من المفعولين، لا بحرف، ولا بنفسه؛ وقال الكوفيون: يذكر المفعولان، ثم إن لم يلبس عدي باللام للأول، وبنفسه للثاني، كالمثال السابق، وإن ألبس عدي لكل باللام نحو: ما أظن زيدًا لأخيك لأبيك؛ أصله: ظن زيد أخاك أباك.

## [فصل:
## فيما تُبْنَى منه صيغتا التعجب]

**(فصل)**: **(بناء هذين الفعلين)** أفعل وأفعل.

**(من فعل)** فمن قال ما أكلبه من الكلب، وما أحمره من الحمار، فقد أخطأ؛ وشذ قولهم: أقمن به، أي أحقق، من قولهم: هو قمن بكذا، أي حقيق، فبنوا أفعل من وصف لا فعل له شذوذًا.

**(ثلاثي)** فلا يبنى أفعل ولا أفعل من دحرج ولا من تدحرج ونحوهما، لما فيه من هدم بنية الفعل.

**(مجرد)** احترز من ثلاثي زيد فيه كعلم وتعلم وقارب واقترب وسيأتي تمام هذا.

**(تام)** أخرج الناقص ككان وكاد؛ وهذا مذهب الجمهور، فلا تقول: ما أكون زيدًا قائمًا، لأنه لا فائدة فيه؛ وأجازه الفراء وابن الأنباري.

**(مثبت)** قال المصنف: فلا يبنيان مما نفي لزومًا نحو: لم يعج، أو جوازًا نحو: لم يعج. انتهى. فالأول بمعنى انتفع، والثاني بمعنى مال، وعاج يعيج لازم النفي كما قال المصنف، وهو المشهور، وعاج يعوج لا يلزمه، وقد جاء عاج يعيج في إثبات، ولكن المعنى على النفي، أنشد القالي في نوادره عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

ولم أر شيئًا بعد ليلى ألذه ... ولا مشربا أروى به فأعيج

وإنما شرط الثبوت لأن فعل التعجب مثبت.

**(متصرف)** أخرج يذر ويدع ونحوهما؛ وشذ ما أعساه وأعس به، أي ما أحقه وأحقق به.

**(قابل معناه للكثرة)** ذكره الفراء، وهو صحيح، فما لا يقبل الزيادة لا يتعجب منه نحو: مات وفني وحدث، وشذ ما أحسنه، وما أقبحه في ألفاظ؛ ولهذا لا يتعجب من صفات الله تعالى، فلا يقال: ما أعلم الله، لأن علمه لا يقبل الزيادة، وقالت العرب: ما أعظم الله وأجله؛ وقال:

ما أقدر الله أن يدني على شحط ... من داره الحزن ممن داره صول

**(غير مبني للمفعول)**. فلا يقال في ضرب زيد: ما أضرب زيدًا؛ لإيهامه أن التعجب من الفاعل.

**(ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء)** سواء كان عيبا كبرص وحول، أو من المحاسن كشهل وهيف؛ لأنه وإن كان ثلاثيًا فأصله أن يكون على أفعل، ولذا صحت العين في حول وهيف؛ وحق ما يبنى منه فعل التعجب أن يكون ثلاثيًا محضًا، وفي ما كان مما يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء عاهة قولان: المنع لجمهور البصريين، والجواز للأخفش وبعض الكوفيين، ومنهم الكسائي وهشام، فأجازوا: ما أعوره!. وما كان لونا منع التعجب منه البصريون، وأجازه الكسائي وهشام، وقال بعض الكوفيين: يجوز في السواد والبياض دون غيرهما من الألوان؛ وروى الكسائي أنه سمع: ما أسود شعره.

**(وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس)** قالوا: ما أشغله من شغل، وما أجنه من جن، في ألفاظ؛ وهو في التفضيل أكثر من التعجب كأزهى من ديك، وأشهر من غيره، وأشغل من ذات النحيين. واختار المصنف أن نحو هذا، وهو مالا يلبس لا يقتصر فيه على السماع، وهو مذهب خطاب الماردي، والمصحح أنه لا يجوز إلا حيث سمع، وهو قول الجمهور.

**(ومن فعل أفعل مفهم عسر أو جهل)** كحمق ورعن ولد إذا كان عسر الخصومة، وإن كان مذكرها على أفعل ومؤنثها على فعلاء، ناسبت في المعنى جهل وعسر فجرت في التعجب والتفضيل مجراها، فقيل: ما أحمقه وأرعنه وألده، وهو أحمق منه وأرعن وألد؛ وأكثر المغاربة عدوا هذا في الشواذ، وما ذكره المصنف ذكره خطاب الماردي، وقال بعض المغاربة: إنه يظهر من كلام سيبويه.

**(ومن مزيد فيه)** قالوا: ما أشوقه من اشتاق، وما أخصره من اختصر، وفي هذا أيضًا البناء من فعل المفعول؛ وعد الفارسي من هذا ما أحياه من استحيا، ورد بسماع حي بمعنى استحيا، وعد سيبويه ما أفقره وما أغناه من افتقر واستغنى، ورد بسماع فقر وفقر بمعنى افتقر، وغني بمعنى استغنى؛ واعتذر عن سيبويه بأنه إنما ذكر ما جاء على الفصيح والذين يقولون: افتقر واستغنى يقولون: ما أفقره وما أغناه، ومثل هذا يقال في: ما أحياه من استحيا.

**(فإن كان أفعل قيس عليه، وفاقًا لسيبويه)** والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما همزته للنقل كأعطى، أو لغيره كأغفى أي نام، فيقال: ما أعطاه وما أغفاه، وهذا ظاهر كلام سيبويه، قال: وبناؤه أبدًا من فعل وفعل وفعل وأفعل، وهو محكي عن الأخفش أيضًا؛ وقال ابن هشام الخضراوي: إنه الصحيح، وقال الصفار: إنه الصحيح الذي يعضده النظر؛ وذهب المازني والمبرد وابن السراج والفارسي إلى المنع مطلقًا، وحكي

عن الأخفش، وفصل بعضهم بين ما همزته للنقل فلا يجوز، أو لغيره فيجوز، وصححه ابن عصفور، ونسبه إلى سيبويه.

**(وربما بنيا من غير فعل)** سبق تمثيل بناء أفعل من غير فعل بما شذ من قولهم: أقمن به، ومثل المصنف لأفعل بما شذ، كما قال، من قولهم: ما أذرع فلانة، أي ما أخفها في الغزل، وهو من قولهم: امرأة ذراع أي خفيفة اليد في الغزل، ولم يسمع منه فعل، ورد عليه بأن ابن القطاع حكى: ذرعت المرأة خفت يداها في العمل، فهي ذراع، فلا يكون ما أذرعها شاذًا.

**(أو فعل غير متصرف)** وقد سبق تمثيله.

**(وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط، كما يغني في غيره)** قالوا في قعد وجلس ضدي قام: ما أكثر قعوده وجلوسه، ولم يقولوا: ما أقعده وأجلسه، ذكره ابن برهان.

**(ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل، ذي مصدر مشهور، إن لم يستوف الشروط، بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه، مضافًا إليه بعد: ما أشد أو أشدد ونحوهما)** فيقال: ما أشد دحرجته وانطلاقه، وما أشد كون زيد صديقك، وما أفظع موت زيد، وأقبح عور عمرو، وأشدد بدحرجته.. إلى آخرها.

واحترز بقوله: مشهور من يذر ويدع، فليس لهما مصدر، وقد روي لهما الوذر والودع، فلا يعطى هذا المصدر ذلك الحكم، وإنما يتعجب منهما بجعل الفعل صلة لما المصدرية نحو: ما أكثر ما يذر أو يدع زيد الشر، وأكثر بما يذر أو يدع زيد الشر.

**(وإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما للمتعجب منه بعد: ما أشد أو أشدد ونحوهما)** نحو: ما أكثر ما ضرب زيد، وأكثر بما ضرب زيد؛ ولا يؤتى بالمصدر للإلباس؛ فإن لم يلبس جاز نحو: ما أكثر شغل زيد، وأكثر به؛ ولو كان المانع النفي جعل الفعل المنفي صلة لأن نحو: ما أقبح أن لا يأمر بالمعروف، وأقبح بأن لا يأمر. وأجاز البغداديون: ما أحسن ماليس يذكرك زيد، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد، وتابعهم ابن السراج؛ وما لا يقع صلة لما ولا لأن لا يأتي ذلك فيه كنعم وبئس، ثم هذا العمل لا يختص بما عدم الشروط، بل يأتي في المستوفي للشروط، وهو واضح.

# باب

# (أفْعَل) التفضيل[١]

**(يصاغ للتفضيل موازن أفعل اسمًا)** وهذا لا خلاف فيه، واسميته واضحة.

**(مما صيغ منه في التعجب فعلا على نحو ما سبق من اطراد وشذوذ ونيابة أشد وشبهه)** فمثل: أقمن به هناك قولهم هنا: هو أقمن منه، أي أحق، ومثله أيضًا هنا قولهم: ألص من شظاظ، أي أكثر لصوصية، وهو رجل من بني ضبة، وفي بنائه من أفعل الخلاف السابق في التعجب؛ وقالوا: هو أعطاهم للدراهم، وهذا المكان أشجر، أي أكثر شجرا، يقال: أشجر المكان، أي صار ذا شجر؛ ولا شذوذ فيهما على ما سبق من الصحيح في أفعل. وقالوا: هذا أخصر من هذا، وهو من اختصر مبنيًا للمفعول، وقالوا: أشغل من ذات النحيين، من شغل مبنيًا للمفعول؛ والكلام فيه كما سبق؛ وقالوا: أسود من حنك الغراب؛ وكما قلت هناك: ما أشد دحرجته، وأشدد بدحرجته، تقول: هو أشد دحرجة، وكذا الباقي.

**(وهو هنا اسم ناصب مصدر المحوج إليه تمييزًا)** فأشد ونحوه مما يتوصل به إلى التفضيل اسم ينصب مصدر الفعل المحوج إلى الإتيان به على التمييز، فتقول: هو أشد دحرجة، وأصح تعليما، وأكثر اقترابا، وهو أقطع موتا، وهو أقبح عورا، وهو أحسن كحلا.

**(وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل، وندر في التعجب)** فيقال في التفضيل: هو خير من كذا، وشر من كذا، ورفض أخير وأشر إلا نادرًا؛ قرأ أبو قلابة: " من الكذاب الأشر "، وقال[٢]: [الرجز]

بِلالُ خَيْرُ النَّـــــاسِ وابْنُ الأخْيَرِ

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (أفعل التفضيل: قياسه أن يُصاغ من ثلاثي غير مزيدٍ فيه مِمَّا لَيْسَ بلونٍ ولا عَيْبٍ لا يُقَالُ فِي أَجَابَ، ولا أنطلق ولا في سَمُرَ وَعَوِرَ: هو أجوب منه ولا أطلق، ولا أَسْمَرُ ولا أعور، لكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يُصاغ أفعلٍ مِمَّا يُصاغ منه، ثمَّ يُميَّز بمصادرها كقولك: هو أجود منه جوابًا، وأسرع انطلاقًا، وأشدُّ سمرة وهو أَقْبَحُ عَوَرًا). [التخمير ٨٣/١]

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٣، والمساعد ١٦٧/٢، وشفاء العليل ١٠٩/٢، والارتشاف ٢٣٢٠/٥، والهمع ١٦٦/٢، والأشموني ٤٣/٣، والدرر ٢٢٤/٢.

وشذ أيضًا حذف همزة أحب في التفضيل؛ قال الأحوص[1]: [البسيط]

وَزَادَنِـي كَلَفًـا بِالحـبِ أَنْ مُنِعَـت وَحَـبُّ شـيءٍ إِلَـى الإِنْسَـانِ مَـا مُنِعَـا

أي وأحب. ويقال في التعجب: ما أخيره وما أشره، وندر حذف الهمزة، قالوا: ما خير اللبن للصحيح!. وما شره للمبطون!. وندر فيه أيضًا حذف همزة أشد، قال:

مـا شـد أنفسـهم وأعلمهـم بمـا يحمـي الـذمار بـه الكـريم المسـلم

(١) انظر: الديوان ١/١٠٦.

obeikandl.com

## [أحكام (أفعل) التفضيل]

**(ويلزم أفْعَل التفضيل عاريًا)** أي من ال والإضافة.

**(الإفراد والتذكير)** سواء كان لمفرد أم لغيره، لمذكر أم لغيره نحو: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أو الزيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعد، والهندان أو الهندات أفضل من دعد.

**(وأن يليه أو معموله المفضول مجرورًا بمن)** فالأول نحو: زيد أفضل من عمرو، والثاني كقوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب:٦] وقوله:

فلأنت أسمح للعفاة بسؤلهم عند الشصائب من أب لبنينا

الشصائب جمع شصب بكسر الشين المثلثة وبعدها صاد مهملة ثم باء موحدة، وهو الشدة، شصب الأمر بالكسر اشتد، وشصب العيش بالفتح يشصب بالضم شصوبا، وأشصب الله عيشه.

**(وقد يسبقانه)** كقوله:

فقلت لها: لا تجزعي وتصبري فقالت بحق إنني منك أصبر

فقلت لها: والله ما قلت باطلا وإني بما قد قلت لي منك أخبر

ولا يجوز ذلك إلا في نادر من الكلام.

**(ويلزم ذلك إن كان المفضول اسم استفهام، أو مضافًا إليه)** فالأول نحو: ممن أنت أحلم؟ ومن أي رجل أنت أكرم؟ ومم قدك أعدل؟ والثاني نحو: من وجه من وجهك أجمل؟ ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة؛ قال المصنف: وهي من المسائل المغفول عنها. انتهى.

ويجب سبق من، والحالة هذه، ما كان أفعل خبرًا له، كما مثل، ونحو: ممن كان زيد أفضل؟ وممن ظننت زيدًا أفضل؟ ولا يجوز التوسط، فلا يقال: زيد ممن أفضل؟ ولا كان زيد ممن أفضل؟ ولا ظننت زيدًا ممن أفضل؟

**(و قد يفصل بين أفعل ومن بلو وما اتصل بها)** كقوله:

ولفوك أطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر

ويروى: أشهى لو يحل لنا.. وعلى شهد. والموهبة بفتح الميم والهاء وبينهما واو، وبعد الهاء ثانية الحروف نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء، والجمع مواهب.

وجاء الفصل أيضًا بالنداء، قال جرير:

لم نلق أخبث يا فرزدق منكم ليلا، وأخبث بالنهار نهارا

**(ولا يخلو المقرون بمن، في غير تهكم،)** احترز من قوله:

لأكلة من إقط بسمن

ألين مسا في حوايا البطن

من يثربيات قذاذ خشن

قذاذ بقاف وذالين معجمتين جمع قذ، وقذ جمع أقذ، والأقذ السهم الذي لا ريش له.

**(من مشاركة المفضل في المعنى)** نحو: العسل أحلى من التمر، ولا يقال: الماء أروى من الخبز.

**(أو تقدير مشاركته)** كقولهم في الشرير: هذا خير من هذا؛ أي أقل شرا، قال تعال: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف:٣٣]، وأما قول بعضهم: الصيف أحر من الشتاء، فقيل: هو بالنسبة إلى الأمزجة، فإن حرها في الصيف أشد، أو على معنى أن الشتاء يتحيل فيه على الحر بموقيات البرد، والصيف لا يحتاج إلى تحيل، فحره أشد من حر الشتاء. ويجوز أن يكون على التهكم، وعن بعض أهل العلم أنه قال: العسل أحلى من الخل؛ قيل: وهو إما على إرادة معنى أطيب، لأن الخل يؤتدم به، فله من الطيب نصيب، إلا أنه دون نصيب العسل؛ وإما على معنى: حلي بعيني أي حسن منظره، أو أراد بالخل العنب، كما يسمى العنب خمرا، والتهكم لا يمتنع.

**(و إن كان أفعل خبرًا حذف، للعلم به، المفضول غالبًا)** كقوله تعالى: ﴿[قال:] أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير؟﴾ ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة:٢٨٢]– ودخل في الخبر ما أصله الخبر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [النحل:٩٥]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل:٢٠]، وقال:

سقيناهم كأسا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

أي أصبر منا، ولو لم يعلم لم يجز حذفه. واستظهر بغالبا على ذكره، فهو جائز مع العلم به، ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ﴾ [الجمعة:١١].

**(ويقل ذلك إن لم يكن خبرا)** ومنه: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه:٧] وقوله:

دنوت، وقد خلناك كالبدر، أجملا فظل فؤادي في هواك مضللا

أي دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدر؛ فأجمل حال عامله دنوت؛ وأجاز البصريون حذف المفضول للعلم به، إذا كان أفعل فاعلاً نحو: جاءني أفضل، أو اسم إن نحو: إن أكبر الله؛ ومنعه الكوفيون؛ وزعم الرماني أنه لا يجوز الحذف إلا في الخبر، ولا يجوز في الصفة نحو: مررت برجل أفضل من عمرو.

**(و لا تصاحب من المذكورة)** أي التي للتفضيل، فإن لم تكن له صاحبت، كما إذا صيغ أفعل مما يتعدى بمن، فإنها تصاحبه مجردًا أو مضافًا أو بال، قال الكميت:

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذام

وإذا تجرد هذا قلت: زيد أقرب من الخير من عمرو، وإن شئت: من عمرو من الخير؛ وكذا لو كان الجار غير من نحو: زيد أضرب لعمرو من بكر، قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، ونحو: زيد أضرب من بكر لعمرو، فلو قلت: زيد أعلم بالنحو منه بالفقه، قال شيخنا: تعين تأخير المجرور الثاني، وامتنع: زيد أعلم منه بالفقه بالنحو، أو زيد أعلم بالفقه بالنحو منه؛ لأن المعنى: زيد يزيد علمه بالنحو على علمه بالفقه، وذلك يؤدي إلى تقديم معمول المصدر المتضمن عليه، وفيه نظر ظاهر، والأقرب أنه إن امتنع فلقبح توالي معمولين بحرفين بلفظ واحد؛ هذه المسألة مثل: هذا بسرا أطيب منه رطبا، فعلى قياسها ينبغي أن يجوز: زيد بالنحو أعلم منه بالفقه، بل هذا أسهل لجواز: زيد بالفقه أبصر من عمرو، وامتناع: زيد قائمًا أحسن من عمرو؛ وإنما جاز هذا لأن المجرور يتسع فيه أكثر من غيره، وقد سبق قوله:

وإني بما قد قلت لي منك أخبرا

وهو شاهد الجواز.

**(غير العاري)** وهو المضاف نحو: أفضل الناس، وذو ال نحو: الأفضل.

**(إلا وهو مضاف إلى غير معتد به)** كقوله:

نحن بغرس الودي أعلمنا منا بركض الجياد في السدف

وأول على نية طرح المضاف إليه، وهو معنى قوله: غير معتد به. والسدف الصبح وإقباله، ذكره الفراء، وأنشد البيت، والسدف أيضًا الليل.

**(أو ذو ألف ولام زائدتين، أو دال على عار متعلق به من، أو شاذ)** كقوله:

ولست بالأكثر منهم حصا وإنما العزة للكاثر

وأول على زيادة ال، أو على تعلق من بأكثر محذوفًا دل عليه المذكور، أي لست بالأكثر أكثر منهم، أو هو شاذ.

obeikandl.com

## [فصل:
## في أحوال (أفعل) التفضيل]

**(فصل): (إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف، أو أضيف إلى معرفة مطلقًا له التفضيل، أو مؤولا بما لا تفضيل فيه، طابق ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعهما)** فالأول كالأفضل، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل؛ وإنما طابق مع ال لأن دخولها عليه أبعد شبهه لأفعل التعجب، بخلاف المقرون بمن.

والثاني نحو: يوسف أحسن إخوته، أي الأحسن من بينهم، فليس على معنى من، بل على اختصاص الموصوف بأفعل التفضيل، ولا يكون حينئذ بعضًا مما أضيف إليه.

والتزم البصريون أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه؛ فمنعوا: أحسن إخوته، وأجازه الكوفيون. وقال زيادة الحارثي:

ولم أر قومًا مثلنا خير قومهم أقل به منا على قومهم فخرا

فهذا مثل: أحسن إخوته، وما استعمل من أفعل التفضيل هذا الاستعمال طابق ما هو له لزومًا، فتقول: الزيدان أحسنا إخوتهما.. وكذا الباقي.

والثالث نحو: زيد أعلم المدينة، أي عالم المدينة، فهذا أيضًا يطابق لزومًا فتقول: الزيدان أعلما المدينة، أي عالماها وكذا الباقي.

وكون أفعل ينسلخ عن معنى التفضيل أنكره كثيرون من النحويين، وأثبته أبو عبيدة والمبرد والمتأخرون، ومنهم الزمخشري والمصنف، واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ﴾ [النجم:٣٢]، ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]، وهو كثير، وإن قبل التأويل بالرد إلى التفضيل، ومنه قول الشافعي:

تمنى رجال أن أموت، وإن أمت فتلك سبيل لست فيها بأوحد

**(وإن قيدت إضافته بتضمين معنى من جاز أن يطابق، وأن يستعمل استعمال العاري)** فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام:١٢٣]، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾ [البقرة:٩٦] واحترز بقوله: معنى من عما سبق من قصد إخلائه من معناها نحو: يوسف أحسن إخوته، وهذا

ممتنع على تضمين معنى من؛ وإنما يجوز على تضمين معناها: يوسف أحسن أبناء يعقوب.

**(ولا يتعين الثاني)** وهو أن يستعمل كالعاري فلا يطابق.

**(خلافا لابن السراج)** ورد عليه بالسماع، قال تعال: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام:١٢٣]، ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود:٢٧]، وإلى هذا ذهب أيضًا صاحب البديع، فأوجب فيما كان على معنى من عدم المطابقة كالمقرون بها، وأجاب عن الآيتين بأن أفعل لم يضمن معنى من، بل المقصود به المعروف بذلك، وعلى جواز الوجهين قال ابن الأنباري: الإفراد والتذكير أفصح؛

وقال أبو منصور الجواليقي: المطابقة أفصح، فرد على ثعلب في قوله: واخترنا أفصحهن، وقال: كان الأولى: فصحاهن، لأنه الأفصح، كما شرط في الكتاب.

**(ولا يكون حينئذ)** أي حين إذ تفيد إضافته بتضمين معنى من له.

**(إلا بعض ما أضيف إليه)** ولذلك امتنع: يوسف أحسن إخوته، على تضمين معنى من، وجاز: يوسف أحسن أبناء يعقوب، لأن يوسف ليس بعض إخوته، وهو بعض أبناء يعقوب؛ وهذا على مذهب البصريين؛ وأجاز الكوفيون: يوسف أحسن إخوته، على معنى من، قالوا: كما لو صرحت بها، وقالوا: إن أفعل حينئذ لا يتعرف.

**(وشذ: أظلمي وأظلمه)** يشير إلى قول الراجز:

يا رب موسى أظلمي وأظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

وكان القياس: أظلمنا.

**(واستعماله عاريًا دون من)** أي عاريا من الإضافة وال.

**(مجردًا عن معنى التفضيل)** كما سبق ذكره عن أبي عبيدة ومن ذكر معه.

**(مؤولاً باسم فاعل)** نحو: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [النجم:٣٢] أي عالم.

**(أو صفة مشبهة)** نحو: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]، أي هين، إذا لا تفاوت في نسبة المعلومات والمقدورات إلى الله تعالى.

**(مطرد عند أبي العباس)** وعليه المتأخرون، وحكى ابن الأنباري الجواز عن أبي عبيدة، والمنع عن النحويين.

**(والأصح قصره على السماع)** قيل لقلة ما ورد من ذلك، وفيه نظر ظاهر، ولعل وجهه أن الوارد قابل للتأويل، إلا أن في بعض التأويل تكلفا وموضع التكلف قليل، ومنه: ﴿هَـؤُلاءِ بَنَاتِي هُـنَّ أَطْهَـرُ لَكُـمْ﴾ [هود:٧٨] أى طاهرات، ﴿لا يَصْلاهَا إِلا الأَشْقَى﴾ [الليل:١٥] أي الشقي؛ والوجه أن ذلك مطرد، والله أعلم.

**(ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك)** أي عاريًا كما تقدم.

**(أكثر من المطابقة)** فالإفراد نحو: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلا﴾ [الفرقان:٢٤]، ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾ [الإسراء:٤٧]، والمطابقة نحو:

إذا غاب أسود العين كنتم كراما، وأنتم ما أقام ألائم

أي لئام، فألائم جمع ألأم بمعنى لئيم، وإذا صح جمع أفعل العاري المجرد عن معنى التفضيل إذا جرى على جمع، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها

صحيحا لأنه تأنيث أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير، لا بمعنى التفضيل.

**(ونحو: هو أفضل رجل، وهي أفضل امرأة، وهما أفضل رجلين أو امرأتين، وهم أفضل رجال، وهن أفضل نسوة، معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين، واحدًا واحدا، أو اثنين اثنين، أو جماعة جماعة)** فيجب عند إضافة أفعل إلى نكرة إفراد أفعل، إذ معنى: أفضل رجل: أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله، وكذا الباقي، فحذفت: من كل، وأضيف أفعل إلى ما كان كل مضافًا إليه؛ ويجب مطابقة النكرة في هذا لما أسند إليه أفعل، كما سبق تمثيله، ولا يجوز عدم المطابقة، فلا يقال: الزيدون أفضل رجل، ويجب أيضًا كون النكرة مما يصدق على المسند إليه أفعل، فلا يجوز: زيد أفضل امرأة.

**(و إن كان المضاف إليه مشتقا جاز إفراده، مع كون الأول غير مفرد)**

كقوله تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة:٤١] إذ المعنى أول من كفر، وتضمن الإفراد والمطابقة ما أنشده الفراء:

وإذا هم طعموا فألأم طاعم وإذا هم جاعوا فشر جياع

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين:٥] فجمع، وإن كان ما قبله بلفظ مفرد وهو الإنسان، لأن المقصود به الجنس بدليل الاستثناء. ومقتضى عبارة المصنف جواز: الزيدان أفضل مؤمن أو مؤمنين.

obeikandl.com

## [إذا جاءت كلمة (أول) صفة لـ(أفعل) التفضيل]

**(وألحق بأسبق مطلقًا أول صفة)** فيجرى مجرى أفعل التفضيل في جميع ما تقدم، فيكون بال ومجردا ومضافا إلى معرفة أو نكرة، وتثبت له تلك الأحكام كلها؛ وإنما أفرده بالذكر لأنه قد يخرج عن الوصفية كما سيأتي؛ ويثبت له مع الوصفية أيضًا مالم يثبت لأفعل التفضيل، كما يذكر أيضًا، ومثاله بال: الأول، فيثنى ويجمع ويؤنث، ومثاله مضافًا إلى نكرة:﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ﴾ [آل عمران:٩٦] وإلى معرفة: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٤٣]. وتقول: ما رأيته مذ أول من أمس، أي مذ يوم أول من أمس. ويلزمه مع الإضافة إلى النكرة ومع من الإفراد.

**(وإن نويت إضافته بني علم الضم)** قال سيبويه: وتقول: ابدأ بهذا أول، أي بالضم، والمعنى: أول الأشياء، فقطع عن الإضافة ونويت وبني على الضم كما في: قبل وبعد. ولا يكون هذا في أفعل التفضيل غيره؛ لا يجوز: ابدأ بهذا أسبق، تريد: أسبق الأشياء؛ وحكى الفارسي في المثال ضم اللام، ووجهه ما سبق، وفتحها، وهو غير منصرف للوصف والوزن.

**(وربما أعطي مع نيتها ما له مع وجودها)** كما حكى الفارسي في المثال أيضًا من كسر اللام بلا تنوين، بتقدير الإضافة إلى مقدر الثبوت، نحو:

خالط من سلمى خياشيم وفـــــا

**(وإن جرد عن الوصفية جرى مجرى أفكل)** فيصير اسما مصروفا، إذ ليس فيه غير وزن الفعل كأفكل، وهو الرعدة، نحو: ما له أول ولا آخر، فلو سمي به منع للعلمية والوزن.

**(وألحق آخر بأول غير المجرد)** أي من الوصفية، فألحق بأول الوصف **(فيما له من الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان)** فتقول: الآخر والآخران والآخرون والأواخر والأخرى والأخريان والأخر.

**(إلا أن آخر يطابق في التنكير والتعريف ما هو له)** فإن جرى على نكرة كان نكرة، وهو في المطابقة كالمعرف الجاري على معرفة، تقول: مررت بزيد ورجل آخر، ورجلين آخرين، وكذا في التأنيث، فخالف في مطابقته في التنكير أفعل التفضيل، فإنه يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير كما سبق، فعدل به عما هو به أولى، ويمنع آخر من الصرف للصفة والعدل كثلاث.

**(ولا تليه من وتاليها)** لأنه لا يدل على التفضيل بنفسه، ولا بتأويل كتأويل أول بأسبق، وألص بأسرق.

**(ولا يضاف، بخلاف أول)** فيقال: أول فارس، وأول الفرسان، وأول أصحابك؛ ولا يجوز: آخر رجل، ولا آخر الرجال، ولا آخر أصحابك؛ وبهذا يرد قول من ذهب من المتأخرين من الفقهاء في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الولوغ: " أُخْرَاهُنَّ بِالتُّرَابِ "[(١)]، إلى أن أخرى في الخبر تأنيث آخر بفتح الخاء، لا تأنيث آخر بكسرها، وفعل ذلك توفيقًا بين الخبر على هذه الرواية، وبين خبر[(٢)]: "وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ".

**(وقد تنكر الدنيا والجلى لشبههما بالجوامد)** قال الراجز:

في حب دنيا طـــال ما قد مدت

وقال الآخر:

وإن دعوت إلى جلى ومكرمـــة

والدنيا تأنيث الأدنى، والجلى تأنيث الأجل، وكان حقهما إذا نكرا أن يذكرا، لكن كثر استعمالهما استعمال الأسماء، فلذلك جاز هذا فيهما.

**(وأما حسنى وسوءى فمصدران)** قرئ في الشاذ[(٣)]: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا) [البقرة:٨٣]، وهو مصدر على فعلى كالرجعى، فالحسن والحسنى على الفعل والفعلى مصدران كالعذر والعذرى، والسوء والسوءى.

---

(١) أخرجه «الترمذي» (٩١) قال: حدثنا سوار بن عبد الله العنبري، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أيوب.

(٢) أخرجه مسلم (١/٢٣٥، رقم ٢٨٠)، وأبو داود (١/١٩، رقم ٧٤)، والنسائى (١/٥٤، رقم ٦٧)، وابن ماجه (١/١٣٠، رقم ٣٦٥).

(٣) مَن قرأه بالضم، فمعناه عند الزجاج قولاً ذا حسن.

وقال الأخفش: " الضم والفتح بمعنى واحد بمنزلة البُخْلُ والبَخَلُ والسُّقْمُ والسَّقَمُ ".

وقيل: إن مَن قرأ بالفتح فهو نعت لمصدر محذوف. واستقبح المبرد: " مَرَرْتُ بِحَسَنٍ " على إقامة الصفة مقام الموصوف. وقد جاء هذا في القرآن بإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ [فصلت: ١٠]، ولم يقل جِبَالاً رَوَاسِيَ. وقال ﴿أَنِ اعمل سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١]، ولم يقل: " دُرُوعاً سَابِغاتٍ ".

## [رفع (أفعل) التفضيل]

**(فصل): (لا يُرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهرًا)** فلا يقال: مررت برجل أفضل منه أبوه، برفع الأب بأفضل، إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه وغيره، وذلك لشبهه في التنكير بأفعل في التعجب، فلزم التذكير ورفع المضمر.

**(إلا قبل مفضول هو هو مذكور أو مقدر)** فإنه في هذا يرفع الظاهر عند جميع العرب. والعلم في هذه المسألة: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. وهذا مثال المفضول المذكور، فضمير منه هو المفضول، وهو عائد على الكحل المرفوع بأحسن، والمفضول هو الكحل، والكحل هو الزائد في الفضل فالكحل فاضل مفضول، فالمفضول هو الفاضل، لكن اختلف محله، ففضل في محل، على نفسه في محل آخر؛ ومثال المفضول المقدر: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد، أومن زيد، والتقدير: من كحل عين زيد، فحذف في الأول مضاف، وفي الثاني اثنان، والأصل: منه في عين زيد، لكنه اختصر للدلالة، إذ المقصود بذلك واضح.

**(وبعد ضمير مذكور أو مقدر، مفسر بعد نفي أشبهه، يصاحب أفعل)** فالمذكور نحو ما سبق في المثال، وهو ضمير في عينه، فالكحل وهو المرفوع بأفعل قبله هذا الضمير، ومفسره رجل الموصوف بأحسن، فهو بعد ضمير صفته ذلك، وبعد الكحل ضمير هو المفضول، وهو عين المفضل، فالكحل قبل مفضول هو هو.

ومثال المقدر قول بعض العرب: ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك. والأصل: ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك. ثم حذف منه العائد على شبه، وأدخلت من على شبه مضافًا لبعض وما يقتضيه، فصار التقدير: ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض، من شبه بعض قومك ببعض، ثم حذفت شبه، وما يضاف إليه، وما يقتضيه، فصار: ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض من قومك؛ ثم فيهم وأبين مع مرفوعه، معوضا عنه أشبه فصار: ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك.

---

=

واختار بعض المتعقبين الضم لأن " الحُسْنَ " الاسم الذي يحوي ما تحته ويعمه، و " الحَسَنُ " إنما هو الشيء الحَسَنُ لا يعم غير ما هو نعت له، والعموم أكمل في المعنى هنا، لأنها وصية بالخير. فَفِعلُه كله، والأمر به أولى مِن فِعل بعضه، والأمر ببعضه دون بعض.

وحكى الأخفش: " حُسْنَى "، بغير تنوين. وهو لحن لا يجوز لأنه لا يقال إلا بالألف واللام. [انظر: الهداية في بلوغ النهاية ٣٢٣/١]

وهذا التقدير كله يرشد إليه المعنى مع العلم بأصل التركيب الذي يعطيه.

قال المصنف: ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي نحو: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لايمن؟

**(ولا ينصب مفعولاً به)** فلا يقال: زيد أضرب من عمرو بكرا، بنصب بكر بأضرب، بل إن كان مما يتعدى لواحد، وليس مفهم علم أو جهل عدي إليه باللام، فتقول: لبكر، وإن أفهم ما ذكر فبالباء، نحو: زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه.

**(وقد يدل على ناصبه)** نحو:

فما ظفرت نفس امرئ يبتغي المنى بأبذل من يحيى جزيل المواهب

أى يبذل جزيل المواهب.

**(وإن أول بما لا تفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه)** لأنه حينئذ كاسم الفاعل، وعليه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، والمانع يقول: صورته صورة أفعل التفضيل، فلا يعمل كهو، ولذا كان الأكثر فيه الإفراد والتذكير دون المطابقة، كما سبق، حيث في الآية ناصبه مقدر، أي يعلم حيث..

**(وتتعلق به حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل المتعجب به)** وهو ما سبق في قوله: ويجر ما تعلق بهما.. إلى آخره، فتقول: زيد أحب إلي من عمرو، وأعلم بالفقه من خالد، وأضرب لبكر من غيره، وأرغب في الخير من عمرو، ومحمد أرأف بنا من غيره.

obeikandl.com

# باب اسم الفاعل[١]

**(وهو الصفة)** وهذا يتناول اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، دون الأسماء الجامدة.

**(الدالة على فاعل)** أخرج اسم المفعول وما بمعناه نحو: درهم ضرب الأمير؛ أي مضروبه.

---

(١) يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ المُشتق منه، إنْ متعدياً، وإنْ لازماً. فالمتعدّي نحو "هل مُكرِمٌ سعيدٌ ضُيوفَه؟". واللازمُ، نحو "خالدٌ مجتهدٌ أولادُهُ".

ولا تجوزُ إضافتُهُ إلى فاعلهِ، كما يجوز ذلك في المصدر، فلا يقالُ "هلْ مُكرِمُ سعيدٍ ضُيوفَهُ".

وشرطُ عمله أن يقترنَ بألْ. فإن اقترنَ بها، لم يحتج إلى شرطٍ غيره. فهو يعملُ ماضياً أو حالا أو مستقبلا، مُعتمداً على شيءٍ أو غيرَ معتمدٍ، نحو "جاء المعطي المساكينَ أمسِ أو الآن أو غداً".

فإن لم يقترن بها، فشرطُ عملهِ أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبوقاً بنفيٍ، أو استفهام، أو اسمٍ مُخبَرٍ عنه بهِ، أو موصوفٍ، أو باسمٍ يكون هوَ حالا منه، فالأولُ، نحو "ما طالبٌ صديقُكَ رفعَ الخلافِ". والثاني نحو "هلْ عارفٌ أخوك قدرَ الإنصافِ؟". والثالث نحو "خالدٌ مسافرٌ أبواهُ". والرابعُ نحو "هذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤُهُ". والخامسُ نحو "يَخطُبُ عليٌّ رافعاً صوتَهُ".

وقد يكونُ الاستفهامُ والموصوفُ مُقدَّرَينِ. فالأولُ نحو "مُقيمٌ سعيدٌ أم مُنصرفٌ؟" والتقديرُ أمقيمٌ أم منصرفٌ؟ والثاني كقول الشاعر:

كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيوهِنَها ... فَلَمْ يَضِرْها، وَأَوْهى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

أي كوعلٍ ناطحٍ صخرةً. ونحو "يا فاعلا الخيرَ لا تنقطع عنه، أي يا رجلا فاعلا.

واعلم أنَّ مبالغةَ اسم الفاعل تعملُ عملَ الفعلِ، كاسم الفاعل، بالشروطِ السابقةِ، نحو "أنتَ حَمُولٌ النائبةَ، وحَلالٌ عُقَدَ المشكلاتِ".

والمثنّى والجمعُ، من اسمِ الفاعل وصيَغِ المُبالغة، يعملان كالمُفرد منهما، كقوله تعالى ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب:٣٥]، وقولهِ ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ [القمر:٧].

وإذا جُرَّ مفعولُ اسم الفاعل بالإضافةِ إليه، جازَ في تابعهِ الجرُّ مراعاةً للِفظه، والنصبُ مراعاةً لمحلهِ، نحو "هذا مُدرِّسُ النحوِ والبيانِ، أوِ البيانَ" ونحو "أنت مُعينُ العاجزِ المسكينِ، أو المسكينَ".

ويجوزُ تقديمُ معمولهِ عليه، نحو "أنتَ الخيرَ فاعلٌ"، إلا أن يكونَ مقترناً بأل "هذا المُكرمُ سعيداً"، أو مجروراً بالإضافةِ، نحو "هذا وَلد مُكرمٍ خالداً"، أو مجروراً بحرفِ جرٍّ أصليٍّ، نحو "أحسنتُ إلى مُكرمٍ عليّاً"، فلا يجوزُ تقديمهُ في هذه الصُّوَر. أمّ إن كان مجروراً بحرفِ جرٍّ زائد فيجوزُ تقيمُ معمولهِ عليه، نحو "ليسَ سعيدٌ بسابقٍ خالداً"، فتقولُ "ليس سعيدٌ خالداً بسابقٍ"، لأنَّ حرفَ الجرّ الزائدِ في حكم الساقط.

**(جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها)** أي في الحركات والسكنات؛ فأخرج غير الجاري كسهل وكريم، والجاري على الماضي لا المضارع كفرح ويقظ، وأخرج باب أهيف وأعمى، فإنما جرى على المضارع في التذكير دون التأنيث، لأن مؤنثه على فعلاء، بخلاف اسم الفاعل فإنه جار فيهما. لأن التاء في نية الانفصال، وأخرج أمثلة المبالغة.

**(لمعناه أو معنى الماضي)** أي لمعنى المضارع من الحال والاستقبال، فخرج باب ضامر الكشح، ومنطلق اللسان، فلا ينوى به استقبال ولا مضي، بل المراد معنى ثابت، ولذا أضيف إلى الفاعل معنى، كالصفة التي لا تجري على المضارع، فيقال: ضامر الكشح كما يقال: لطيف الكشح.

**(و يوازن في الثلاثي المجرد فاعلا)** أي المجرد من حروف الزيادة نحو: ضرب فهو ضارب، وسلم فهو سالم، وفره فهو فاره، وسيأتي بيان المقيس وغيره بباب أبنية الأفعال.

**(وفي غيره)** أي غير الثلاثي المجرد.

**(المضارع مكسورًا ما قبل الآخر، مبدوءا بميم مضمومة)** نحو: مدحرج ومكرم، وكذا الباقي.

**(وربما كسرت)** أي الميم.

**(في مفعل)** قالوا: أنتن فهو منتن، بكسر الميم إتباعا للعين.

**(أو ضمت عينه)** وقالوا أيضًا: منتن بضم التاء إتباعا للفاء.

**(وربما ضمت عين منفعل مرفوعا)** حكاه ابن جني وغيره في منحدر.

**(وربما استغني عن فاعل بمفعل)** قالوا: حبه فهو محب، ولم يقولوا: حاب

**(وعن مفعل بمفعول فيما له ثلاثي)** قالوا: أحبه فهو محبوب، وندر محب في قوله:

مني بمنزلة المحب المكـــــــرم

**(وفيما لا ثلاثي له)** قالوا: أرقه أي ملكه، فهو مرقوق.

**(وعن مفعل بفاعل ونحوه)** قالوا: أيفع الغلام إذا شب فهو يافع، والقياس: موفع، على أنه سمع: يفع الغلام، وقالوا: أورق الشجر فهو وارق، والقياس مورق، وقالوا: أعقت الفرس فهي عقوق إذا حملت، قال القالي: ولا يقال: معق.

**(أو بمفعل)** قالوا: أسهب الرجل في الكلام إذا أكثر فهو مسهب، وألفج ذهب ماله فهو ملفج، وفي الحديث: " ارحموا ملفجكم".

**(وعن فاعل بمفعل أو مفعل)** قالوا عم الرجال بمعروفه، ولم متاع البيت، فهو معم ومعم، وملم وملم، ولم يقل بهذا المعنى عام ولا لام، ولا نظير لهما.

حكاه ابن سيدة.

**(وربما خلف فاعل مفعولا)** كقوله:

لقد عيل الأيتام طعنة ناشره أناشر لا زالت يمينك آشره

أي مأشورة، والمأشورة المقطوعة بالمنشار، وناشرة اسم رجل.

**(ومفعول فاعلا)** قالوا: قط الشعر علا فهو مقطوط، ولم يقولوا: قاط، ذكره ابن سيدة، وهو نادر. وأثبت بعضهم في كاس كونه بمعنى مكسو، والأصح أنه اسم فاعل من الرجل، كقوله:

وأن تعرين إن كسي الجـــواري

obeikandl.com

## [فصل:
## في عمل اسم الفاعل]

**(فصل): (يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف، خلافًا للكسائي)** في المسألتين، وبقوله أخذ أبو جعفر النحاس في المصغر، وباقي الكوفيين في المسألتين إلا الفراء، فإن مذهبه كمذهب البصريين، وهو أن المصغر لا يعمل، فلا تقول: هذا ضويرب زيدًا، بالنصب، بل تجب الإضافة، وكذا الموصوف قبل العمل، فلا تقول: هذا ضارب عاقل زيدًا، فإن أخذ معموله جاز أن يوصف، فتقول: هذا ضارب زيدًا عاقل، ومحل الخلاف في المسألتين الإعمال في المفعول، ومن هذا يخرج أن ما استدل به الكسائي على إعمال المصغر من قول العرب: أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا، ليس بحجة للمدعي، لأنه إنما عمل في الظرف، وأما الاستدلال على إعماله بعد الوصف بقوله:

وقائلة تخشى علي: أظنه ... سيودي به ترحاله وجعائله

فخرج على أن تخشى حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل، أو على أن أظنه معمول لمحذوف، أي قالت أو تقول: أظنه.

**(فردا وغير مفرد)** فلا تمنع تثنيته ولا جمعه سلامة ولا تكسيرًا إعماله، فتقول: هذان ضاربان زيدًا، وهؤلاء ضاربون أو ضاربات أو ضوارب عمرًا، كما تقول: هذا ضارب عمرًا. وفرقوا بين التصغير والتكسير، مع أنهما معًا من خواص الأسماء بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل، فيكسر بسبب الجريان، وفيه نظر؛ ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي.

**(عمل فعله مطلقًا)** فإن كان الفعل لازمًا أو متعديًا لواحد أو لغيره كان اسم الفاعل كذلك نحو: هذا قائم أبوه، وضارب عمرًا، ومعط زيدًا درهمًا، ومعلم خالدا عمرًا مقيما.

**(وكذا إن حُوّل للمبالغة من فاعل إلى فعال)** نحو ما حكى سيبويه من قولهم: أما العسل فأنا شراب.

**(أو فعول)** نحو ما روى الكسائي من قولهم: أنت غيوظ، ما علمت، أكباد الرجال.

**(أو مفعال)** كقول بعض العرب: إنه لمنحار بوائكها، أي ينحرسمان الإبل، يريد المبالغة في الوصفية بالجود.

**(خلافا للكوفيين)** في منع إعمال أمثلة المبالغة، وهي خمسة، الثلاثة المذكورة، وما سيأتي من فعيل وفعل، قالوا لزيادتها بالمبالغة على الفعل، إذ لا مبالغة فيه، وزعموا أن ما جاء منصوبًا معها على إضمار فعل يفسره المثال، أي تغيظ أكباد الرجال، وكذا الباقي؛ قالوا: ولذا لا يجوز تقديم المنصوب بعد هذه الأمثلة، ورد الأول بكثرة ورود المنصوب معها نثرا ونظما، والأصل عدم التقدير؛ والثاني بسماع التقديم، ومنه ما سبق في عمل فعال، ومذهب سيبويه جواز إعمال الخمسة، ومنع المازني والزيادي والمبرد وأكثر البصريين إعمال فعيل وفعل، وأجاز الجرمي إعمال فعل، وخالف في فعيل، والصحيح مذهب سيبويه، إلا أن إعمال فعل وفعيل قليل، وهذا هو الذي جرى عليه في الكتاب.

**(وربما عمل محولا إلى فعيل)** كقول بعض العرب: إن الله سميع دعاء من دعاه، وحكى اللحياني في نوادره: إن الله سميع دعائي ودعاءك.

**(وفعل)** كقول زيد الخيل:

أتاني أنهم مزقـــــــون عرضي

وقال:

حـــذر أمـــورًا لا تضـــير وآمـــن مـــاليس ينجيـــه مـــن الأقـــدار

أعمل مزقا وهو محول للمبالغة من مازق، يقال: مزقت الثوب أمزقه مزقا مزقته، وحذر محول من حاذر.

**(وربما بني فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل)** قالوا: دراك من أدرك، ومعطاء من أعطى، ونذير من أنذر، وزهوق من أزهق، قال:

جهـول وكـان الجهـل منهـا سـجية غشمشـــمة للقائـــدين زهـــوق

أي كثيرة الإزهاق لمن يقودها، يصف ناقة، وغشمشمة عزيزة النفس.

**(ولا يعمل غير المعتمد)** هذا مذهب جمهور البصريين، وأجاز الأخفش والكوفيون إعمال غير المعتمد، واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا﴾ [الإنسان:١٤] في قراءة من رفع دانية، فقال: هو مبتدأ يتعلق به عليهم، وظلالها فاعله، ورد بجواز كون ظلالها مبتدأ خبره دانية.

**(على صاحب مذكور)** وهذا يشمل الخبر والنعت والحال نحو: زيد مكرم رجالاً طالبا العلم محققا معناه؛ ويدخل في الخبر ما صحت الناسخ نحو: كان زيد ضاربا عمرًا.

**(أو منوي):** كقوله:

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب

**(أو على نفي صريح)** نحو: ما ضارب زيد عمرًا.

**(أو مؤول)** كقوله:

وإن امرأ لم يعن إلا بصالح لغير مهين نفسه بالمطامع

**(أو استفهام موجود)** نحو: أضارب أنت زيدًا؟

**(أو مقدر)** كقوله:

ليت شعري مقيم العذر قومي أم هم في الحب لي عاذلونا

التقدير: أمقيم. وذكر المصنف في غير هذا الكتاب الاعتماد على النداء، وأنشد له شاهدًا:

فيا موقدًا نارًا لغيرك ضوءها ويا حاطبا في غير حبلك تحطب

وقال ابنه: المسوغ فيه الموصوف المقدر لا حرف النداء، لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل، لأن النداء من خواص الأسماء.

**(ولا الماضي)** وهذا قول البصريين، لأن اسم الفاعل عمل لشبهه بالمضارع، فيعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لا إذا كان بمعنى الماضي، فلا تقول: هذا ضارب زيدًا أمس، بنصب زيد، بل تجب إضافته.

**(غير الموصول به ال)** فتقول: هذا الضارب زيدًا أمس؛ لأنه واقع موقع الفعل، لأن حق الصلة الفعل، فعمل بالنيابة لا بالشبه، ولذلك يعطف الفعل عليه، قال تعالى: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد:١٨] بعد قوله: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد:١٨]؛ ويرجع إلى الفعل عند الضرورة نحو:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

وتوافق البصريون والكوفيون على جواز إعماله بمعنى الماضي مع ال الموصولة إلا ما شذ من مقالة ستأتي، فلو لم تكن ال موصولة، بل كانت لمجرد التعريف لم تعمل في المفعول به ماضيًا عند البصريين، ولذا قال المصنف: غير الموصول، ولم يقل: غير المقرون.

**(أو محكي به الحال)** كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف:١٨]، فباسط إخبار عن ماض، وإنما عمل لقصد حكاية الحال الماضية، قالوا: وفي قوله: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ﴾ واو الحال، وباسط واقع موقع يبسط لحكاية الحال، إذ يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن: وأبوه ضحك.

**(خلافًا للكسائي)** في إجازته إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في غير الموضعين المذكورين، وهو أيضًا قول هشام وأبي جعفر بن مضاء، واحتجوا بأن عمل اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل، ورد بالمنع، بل عمله لمشابهته له في عدد الحروف، وموازنته في الحركات والسكنات مع موافقة المعنى، واحتجوا بالسماع ومنه ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾، ورد بما سبق من حكاية الحال، ويقول العرب: هذا مار بزيد أمس وسوير فرسخا، ورد بأن المجرور والظرف يعمل فيهما اللفظ المحتمل للفعل، وإن لم يكن مشتقا، فاسم الفاعل بمعنى الماضى أحرى، ويدل على بطلان هذا المذهب الوصف بالمعرفة، قال:

لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي أغش وأكذب

فمبلغك بمعنى الماضي، والواشي صفته، ولو عمل مبلغ لم يتعرف، بل كان نكرة، ولا يوجد في لسانهم: مررت بضارب هند أمس ضاحك؛ وهذا الخلاف في نصبه المفعول، فأما الرفع به للظاهر ونحوه فذهب بعضهم إلى منعه، وبه قال ابن جني، وبعضهم إلى إجازته، واختاره ابن عصفور، وحكى هو الاتفاق على رفعه المضمر المستتر، وليس كذلك، بل هو قول الجمهور، ومنعه ابن طاهر وابن خروف.

**(بل يدل على فعل ناصب لما يقع بعده من مفعول به يتوهم أنه معموله)** فإذا لم يؤول باسط بحكاية الحال أمكن كون ذراعيه منصوبًا ببسط مدلولا عليه بباسط، وعلى ذلك خرج ابن طاهر ما استشهدوا به من قولهم:

بالغ ديـــــار العدو..... البيت

فجعل التقدير: يبلغ ديار العدو؛ واختلف البصريون في مسألة من اسم الفاعل بمعنى الماضي، وهي: هذا ظان زيد أمس قائمًا ونحوه، مما يتعدى إلى أكثر من واحد،

فذهب الجرمي والفارسي والجمهور، وعليه جرى المصنف، إلى أن قائمًا منصوب بفعل دل عليه اسم الفاعل الماضي، أي ظنه قائمًا، وذهب السيرافي والأعلم وأبو عبد الله ابن أبي العافية وأبو علي الشلوبين إلى أن قائمًا منصوب بظان المذكور وإن كان ماضيًا، لقوة شبهه هنا بالفعل، من حيث طلبه ذلك المعمول، ولا يمكن إضافته إليه، فصار كالموصول به ال، إذ هو معرفة مثله.

**(وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضي، خلافًا للرماني ومن وافقه)** فيعمل اسم الفاعل المقرون بال ماضيًا ومستقبلا وحالا، خلافًا لقوم منهم الرماني، وليس في تقدير سيبويه له بالذي فعل حجة لهم، فالمقصود به بيان الزائد مع ال، وهو العمل وهو ماض، لأنه كان يعمل قبلها حالاً ومستقبلا، فلم يحتج إلى بيان ما تقرر له، بل بين ما لم يكن ثابتا قبل. ويرد عليهم قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًاوَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]، هكذا قيل، وفيه بحث، ورد عليهم أيضًا بقوله:

إذا كنت معنيا بمجد وسؤدد فلا تك إلا المجمل القول والفعلا

وقوله:

الشاتمي عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم القهما دمي

**(ولا على التشبيه بالمفعول به، خلافًا للأخفش)** في زعمه أن ال ليست موصولة، وإنما هي حرف تعريف، فيبعد الوصف بها عن الفعل لكونها من خواص الاسم كالتصغير والوصف، فالمنصوب بعده مشبه بالمفعول مثل: الحسن الوجه. ورد بأن المشبه إنما يكون سببيا، وهذا ينصب الأجنبي أيضًا نحو: مررت بالضارب غلامه والضارب زيدًا؛ وقال أصحاب الأخفش: هو مشبه إن كانت ال للعهد لا إن كانت موصولة.

**(ولا بفعل مضمر، خلافًا لقوم)** فإذا قلت: هذا الضارب زيدًا، فالتقدير عندهم: ضرب أو يضرب زيدًا، وهي دعوى لا دليل عليها؛ وقول ابن المصنف: إن إعمال اسم الفاعل بال ماضيًا أو حاضرا أو مستقبلا جائز مرضي عند جميع النحويين، لا يخفى ما فيه بعد معرفة ما تقدم.

## [إضافة اسم الفاعل المجرد إلى المفعول به]

**(فصل)**: **(يضاف اسم الفاعل المجرد)** أي من الألف واللام، ودخل في العبارة المثال: فعال وإخوانه، لصدق اسم الفاعل عليها.

**(الصالح للعمل)** خرج المراد به الماضي، فليس فيه نصب لمتعلقه، بل يجب إضافته نحو: هذا ضارب زيد أمس، وهذان ضارباه أمس.

**(إلى المفعول به)** نحو: هذا ضارب زيد الآن أو غدا، والأصل: ضارب زيدًا بالنصب. وظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر؛ وقال الكسائي: هما سواء؛ ودخل في العبارة خبر كان لصدق المفعول عليه كما سبق في بابه، فتقول: هذا كائن أخيك، بالإضافة أو النصب، والإضافة من نصب، ولولا ذلك لم يجز، لأن الكائن هو الأخ، فكان يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، فقولك كائن أخيك بالإضافة دليل على ذلك.

**(جوازًا إن كان ظاهرًا)** كما سبق تمثيله، وقال تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:٩٥]، و﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة:١]، والنصب جائز، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة:٧٢]، ﴿وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة:٢].

**(متصلاً)** أي باسم الفاعل، وأخرج المفصول منه، فإنه يجب نصبه إلا ما شذ، كما سيأتي، قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠].

**(ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً)** نحو: زيد مكرمك، والزيدان مكرماك، والزيدون مكرموك؛ فالكاف في موضع جر عند سيبويه والمحققين، فإن لم تتصل فالنصب كقوله:

لا ترج أو تخش غير الله إن أذى  واقيكه الله لا ينفك مأمونا

فالهاء في موضع نصب، لفصله من اسم الفاعل بالكاف؛ وأورد عليه معمول اسم الفاعل من كان الناقصة، فإنه يجوز جره ونصبه مع الاتصال بالوصف نحو: المحسن زيد كائنه أو كائن إياه، والجواب أن حمل الاتصال هنا على ما يشمل مقابل المنفصل من المضمر والمفصول من اسم الفاعل، أو يحمل هذا على الأول، ويفهم الثاني من اشتراطه الاتصال في جر الظاهر كما سبق.

**(خلافا للأخفش وهشام في كونه منصوب المحل)** زاعمين أن التنوين في مكرمك، والنون في مكرماك، حذفا لصون الضمير عن الانفصال، والضمير منصوب، إذ لا دلالة على الجر؛ ورد باعتبار المضمر بالظاهر، فكما أن الظاهر يجر، كذلك المضمر، وأجاز هشام إثبات التنوين نحو: ضاربنك، والنون نحو: ضاربانك. قال:

أمسلمني للمـــــوت أنت فميت

وقال غيره: إنما جاء في الشعر ويمتنع في الكلام.

**(وشذ فصل المضاف إلى الظاهر بمفعول)** كقراءة من قرأ: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم:٤٧] بنصب وعده وجر رسله.

**(أو ظرف)** كقوله:

رب ابـن عـم لسـليمى مشـمعل طبـاخ سـاعات الكـرى زاد الكسـل

فصل بين المثال وما أضيف إليه بساعات الكرى. يقال: اشمعل القوم في الطلب اشمعلالا: إذا بادروا.

**(ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعًا على حده)** فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول، نكرة ومعرفة، بشرط الاتصال بالوصف، قال تعالى: ﴿والمقيمي الصلاة﴾، وقال الشاعر:

إن يغنيـا عنـي المسـتوطنا عـدن فـإنني لسـت يومـا عنهمـا بغنـي

فإن لم يتصل به فالنصب؛ ويجوز في المتصل النصب على طرح النون للطول، وقرأ الحسن وبعض رواة أبي عمرو: (والمقيمي الصلاةَ) بنصب الصلاة، والجر هو الأكثر. واحترز بقوله: على حده من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث، فحكمهما حكم المفرد.

**(أو كان المفعول به معرفًا بهما)** نحو: الضارب الرجل.

**(أو مضافًا إلى المعرف بهما)** نحو: الضارب غلام الرجل.

**(أو إلى ضميره)** أي أو كان المفعول مضافًا إلى ضمير المعرف بهما نحو: الرجل أنت الضارب غلامه. وقال المبرد: لا يجوز في هذه الجر، بل يتعين النصب. ورد عليه بقوله:

الـود أنـت المسـتحقة صـفوه منـي وإن لـم أرج منـك نـوالا

روي بإضافة المستحقة إلى صفوه، والأفصح في هذه المسائل الثلاث النصب.

**(ولا يغني كون المفعول به معرفًا بغير ذلك)** أي غير الثلاث المذكورة، كتعريف العلمية والإشارة والإضمار؛ ولا تجوز الإضافة في قولك: الضارب زيدًا، والضارب ذينك، والضاربك، بل يتعين النصب إذ لا مقتضى للجر.

**(خلافًا للفراء)** في إجازته الجر في الثلاثة، ولا مستند له في ذلك من نثر ولا نظم.

**(ولا كونه ضميرًا، خلافًا للرماني والمبرد في أحد قوليه)** فإذا قلت: هذا الضاربك أو هؤلاء الضواربك، فمذهب سيبويه والأخفش أن الكاف في موضع نصب، والفراء يجيز الجر والنصب كما سبق، والمبرد في أحد قوليه والرماني يلزمان الجر، وتبعهما الزمخشري، مع منعه جر الظاهر المعرف بغير الثلاثة السابقة، فإن قلت: هذان الضارباك أو هؤلاء الضاربوك، جاز كون الكاف في موضع نصب، ويكون سقوط النون للطول، وكونها في موضع جر، ويكون سقوط النون للإضافة؛ وقال المصنف: إن الوجهين جائزان في هذا بإجماع، وليس كذلك، بل جوازهما قول سيبويه، وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة: هو في موضع جر فقط، إذ الأصل سقوط النون للإضافة، فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما في نحو قولك: هذان الضاربا زيدًا بنصب زيد.

**(ويجر المعطوف على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله)** نحو: جاء الضارب الغلام والجارية.

**(أو مضافًا إلى مثله)** نحو: جاء الضارب الغلام وجارية المرأة.

**(أو إلى ضميره)** نحو: جاء الضارب المرأة وغلامها. والمسألة الأولى متفق عليها، وحكى المصنف الاتفاق أيضًا في الثانية والثالثة، وحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر في الثالثة وتعين النصب، وحكى الشلوبين عنه جواز الجر فيها، وروى بالوجهين قوله:

الواهب المائة الهجـــان وعبدها

يروى بنصب عبد وجره، وحكي أيضًا عن المبرد منع الجر في الثانية.

**(لا إن كان غير ذلك، وفاقًا لأبي العباس)** كأن يكون المعطوف علما، أو اسم إشارة، أو مضافًا إلى معرفة غير مصحوبة بال؛ فلا يجوز عند المبرد جر زيد في قولك: هذا الضارب الرجل وزيد، لعدم صحة: الضارب زيد، وأجاز ذلك سيبويه، وممن حكاه عن سيبويه المصنف والشلوبين؛ وظاهر كلام سيبويه أنه سماع من العرب، فإنه قال: من قال: هذا الضارب الرجل، قال: هذا الضارب الرجل وعبد الله؛ ووجهه أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع؛ ولهذا جاز: رب رجل وأخيه. وتفصيل القول في تابع معمول اسم الفاعل الصالح لنصب المفعول بتلخيص: أن المعمول إن كان منصوبًا

نصب التابع نحو: هذا مكرم زيدًا وعمرًا، وأجاز الكوفيون والبغداديون الجر مستدلين بقول امرئ القيس:

فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

قالوا: جر قدير عطفًا على موضع صفيف، إذ يجوز خفضه بإضافة منضج؛ وخرج على تقدير: منضج، أي ومنضج قدير، وأو بمعنى الواو لأجل بين، وإن كان المعمول مخفوضًا، والتابع نعت أو توكيد، فقيل: يجر فقط نحو: هذا ضارب زيد العاقل نفسه، وقيل: ينصب أيضًا؛ وعطف البيان كالنعت، وإن كان التابع بدلاً أو عطف نسق، فالوصف إن عري من "ال" فالجر نحو: هذا ضارب زيد أخيك وعمرو، ويجوز النصب عند من لم يشترط المحرز كالأعلم فيقول: أخاك وعمرا، ومن شرطه منع النصب، فإن نصب في العطف أضمر له ناصبا، وهو ظاهر قول سيبويه؛ وإن قرن بالوصف بال مثنى أو جمع سلامة لمذكر فالجر والنصب، ذكره ابن عصفور والأبدي، فتقول: هذان الضاربا زيد أخيك وعمرو، وهؤلاء الضاربو زيد أخيك وعمرو، وإن شئت أخاك وعمرًا، وفي جواز النصب نظر بناء على اشتراط المحرز، فإن قرن بها وهو غير ذينك، فالتابع إن عري من ال أو من الإضافة إلى ما هي فيه أو إلى ضمير ما هي فيه نصب، نحو: هذا الضارب الرجل أخاك وزيدا؛ وأجاز سيبويه العطف على اللفظ، ومنعه المبرد؛ وإن لم يعر فقد سبق ذكره جره، وذكر ما نقل عن المبرد من الخلاف فيه، والنصب لا يخفى حكمه بعد معرفة ما تقدم.

## [عمل اسم المفعول[١]]

**(فصل)**: **(يعمل اسم المفعول عمل فعله)** أي فعل المفعول، فيرفع المفعول به لفظًا نحو: زيد مضروب غلامه، أو محلا نحو: ممرور به؛ وما أقيم مقام الفاعل في الفعل أقيم هنا.

**(مشروطًا فيه ما شرط في اسم الفاعل)** من الاعتماد، وأن لا يعمل مصغرًا، ولا موصوفا قبل العمل، ولا مقصودا به المضي، وحكمه في هذا وفي الحمل على موضع المعمول واتصال الضمائر، حكم اسم الفاعل اتفاقًا واختلافًا.

**(وبناؤه من الثلاثي على زنة مفعول)** كمضروب وممرور به؛ وفي البسيط أصله أن يكون من الثلاثي على وزن مفعل، أي ليكون جاريا على مضارعه، وإلا لم يعمل، ثم عدل عنه إلى مفعول، لئلا يلتبس بما هو من أفعل، وكان الثلاثي أولى بالزيادة لخفته. انتهى. وقال الأهوازي النحوي – وليس هو المقرئ المكني بأبي علي – إن نفع لا يقال منه منفوع.

**(ومن غيره)** أي غير الثلاثي.

**(على زنة اسم فاعله، مفتوحا ما قبل آخره)** نحو: مكرم ومستخرج.

**(ما لم يستغن فيه بمفعول عن مفعل)** كمزكوم ومحموم ومحزون.

**(وينوب – في الدلالة لا العمل – عن مفعول بقلة فعل)** كذبح وطرح أي مذبوح ومطروح.

**(وفعل)** كقبض ولفظ، أي مقبوض وملفوظ.

**(وفعلة)** كلقمة ومضغة، أي ملقوم وممضوغ.

ولا يعمل شيء من هذه، فلا يقال: مررت برجل ذبح كبشه.

**(وبكثرة فعيل)** كأجير وصريع من الصفات، ولا يعمل أيضًا، وقال ابن عصفور في آخر باب ما لم يسم فاعله من المقرب: واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه،

---

(١) اسم مشتق، يدل على معنى مجرد، غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى. فلا بد أن يدل على الأمرين معًا، "وهما: المعنى المجرد، وصاحبه الذي وقع عليه". مثل كلمة: "محفوظ" و"مصروع" في قولهم: العادل محفوظ برعاية ربه، والباغي مصروع بجناية بغيه. "فمحفوظ" تدل على الأمرين أيضًا؛ المعنى المجرد؛ "أي: الحفظ" والذات التي وقع عليها الحفظ وكذلك "مصروع" تدل على الأمرين أيضًا؛ المعنى المجرد؛ "أي: الصرع"، والذات التي وقع عليها.

حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول. انتهى. فعلى هذا يجوز: مررت برجل جريح أبوه، ويحتاج إلى سماع.

**(وليس مقيسًا، خلافًا لبعضهم)** فاستعمال فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب، ومع كثرته قال المصنف: لا ينقاس، فلا يقال: ضريب في مضروب، وعليم في معلوم، وقويل في مقول، وتبيع في متبوع، وأجاز بعضهم القياس على ما سمع بشرط أن لا يكون له فعيل بمعنى فاعل، فلا يجوز عنده عليم ولا قدير بمعنى معلوم ومقدور، ويجوز ضريب بمعنى مضروب. ونقل ابن المصنف الإجماع على أنه لا ينقاس، وخفي عليه ما ذكره والده من الخلاف، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في باب التذكير والتأنيث أيضًا، ولكن لم يذكر فيها خلافًا.

**(وقد ينوب عن مفعل)** نحو: أعله المرض فهو عليل أي معل.

obeikandl.com